

البطالة في الوطن العربي تحديد المشكلة والآثار وآليات الإنتاج و الحل

الدكتور بهاء الدين تركية*

(تاريخ الإيداع 16 / 6 / 2014. قبل للنشر في 15 / 7 / 2014)

□ ملخص □

مشكلة البطالة ظاهرة مركبة ذات أبعاد اجتماعية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية اقتصادية، سياسية ، ديمغرافية، تؤثر وتتأثر ببقية الظواهر الاجتماعية وتعتبر مشكلة البطالة من Hخطر المشاكل التي تواجه المجتمع العربي والاقتصاد العربي والتي تواجه المجتمع الانساني وهذه الظاهرة تثقل عائق المجتمع واقتصاده وهذه الظاهرة تتطلب وضع سياسات وحلول من أجل محاولة السيطرة على المعدلات المرتفعة للبطالة ،والبطالة هي مشكلة هيكلية تتركز في الفئات الشابة وبخاصة المتعلمة منها وتعد ضياعا وهدرًا لطاقات المجتمع عامة والشباب بخاصة . تردي وضع البطالة على المستوى العالمي والعربي جاء نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمقارنة نسب البطالة بين مناطق العالم فان الوطن العربي يواجه اليوم أسوأ بطالة في العالم .

الكلمات المفتاحية: الظاهرة، البطالة، مشكلة البطالة، معدلات البطالة

*أستاذ مساعد - كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة دمشق - سورية.

Unemployment in the Arab countries to define the problem and the effects and mechanisms of production and the solution

Dr. bahaa Aldine turkey*

(Received 16 / 6 / 2014. Accepted 15 / 7 / 2014)

□ ABSTRACT □

Unemployment constitutes the most dangerous problem which faces the Arab economy, Unemployment is considered a huge waste of unemployed human society capabilities, which is a heavy burden the national economy and need to putting policies for finding solutions for this problem and limiting the increase of its averages and trying to reduce its rates that unemployment in. Arabcountries. is a structural problem and concentrates in young people and those who have recently entered the labour market, especially educated groups suggests that the solution of the problem lies in enhancing the investment climate putting policies for finding solutions for this problem and limiting the increase of its averages and trying to reduce its rates

Keywords: Phenomenon, Unemployment, The problem of unemployment, Unemployment rates.

*Associate Professor- Faculty of Arts and Humanities- University Damascus- Syria.

مقدمة:

البطالة ظاهرة تلازم جميع المجتمعات الإنسانية منذ ان وجد الانسان، ولا يكاد مجتمع يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بطريقة او اخرى، وهي من أخطر المشاكل المعروفة ، ظاهرة مركبة ذات أبعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ديمغرافية، تؤثر وتتأثر ببقية الظواهر الاجتماعية والغير اجتماعية، تقاوم البطالة في وسط الشباب تؤدي إلى ازدياد الفجوة بين الشباب و مجتمعه، وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم الى مشاكل متعددة ،وتكمن مشكلة البطالة في التزايد المتنامي في أعداد العاطلين وإهدار في عناصر العمل البشري، وما ينجم عنه من النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة البطالة، مثل العنف والجريمة ،والتطرف وغيره ،تردي أوضاع البطالة على المستوى العالمي والعربي جاءت نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمقارنة نسب البطالة بين مناطق العالم، فان الوطن العربي يواجه اليوم أسوأ بطالة في العالم وهي بحاجة الى حلول .

مشكلة البحث :

مشكلة البطالة ظاهرة مركبة ذات أبعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية ، ديمغرافية، تؤثر وتتأثر ببقية الظواهر الاجتماعية البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية، وجيل الشباب هو جيل العمل والانتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة، و إن تقاوم البطالة في وسط الشباب تؤدي إلى ازدياد الفجوة بين الشباب و مجتمعه، وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم الى مشاكل أساسية معقدة. وتأتي ظاهرة البطالة كإحدى الظواهر الاقتصادية التي بعدان شكلت تلك الظاهرة خطرًا حقيقيا على أنظمة الحكم في بعض دول العالم التباين بين شعوب العالم المتقدم وشعوب العالم النامي حيث ينعم بعضهم بالرفاهية فيما يعاني الآخرون شدة الفقر والجوع الوضع ينبأ عن حدوث أزمات اجتماعية وسياسية شديدة كنتيجة طبيعية لفجوة الفقر أهم أسباب تلك الأزمات بروز ظاهرة البطالة أصبحت البطالة في عالمنا اليوم من المشكلات التي تهدد الامن الاجتماعي والاستقرار في المجتمع وتكمن مشكلة البطالة في التزايد المتنامي في أعداد العاطلين وإهدار في عناصر العمل البشري وما ينجم عنه من النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة البطالة مثل العنف والجريمة والتطرف وانعدام الدخل وأوضاع للإنسانية وخلل تنموي يواجه الاقتصاد والمجتمع مما يؤدي الى إفراز مشكلات تنتج مشكلات أخرى هذه المشكلة في المجتمع العربي عامة والعربي السوري بخاصة لها تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً السياسية وهذه البطالة تتعلق بالدرجة الأولى بفئة الشباب التي لديها طاقة حركية وتوثب وإمكانات لا حدود لها وضع البطالة في العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين سيئا، قدرت منظمة العمل الدولية حجم البطالة الصريحة في نهاية عام 2000 بحوالي 160 مليون فرد وازيادة قدرها 20مليون عام 1989 ويظهر تقرير منظمة العمل الدولية الى ارتفاع نسبة العمالة المؤقتة من 10% إلى 12% من قوة العمل كما تزايدت أعداد من يعملون أعمالا غير دائمة، (Casual Work) نجد أن ثلث قوة العمل في العالم والتي تعادل 3 بليون فرد إما في حالة بحث عن عمل أو بحث عن عمل أفضل (1) لرفع معاناة الفقر عن انفسهم وأسرهم أعداد العاطلين استمرت في الزيادة بشكل عام لتبلغ نحو 186مليون عاطل عام 2003 في مقابل نحو 140مليون 1993 ،فئة الشباب هي أكثر الفئات العمرية تأثرا في ارتفاع اعداد العاطلين عن العمل من 69 مليون عام 1993 إلى نحو 88مليون في عام 2003 (2) ظهر ما يسمى بالعاملين الفقراء حيث دخولهم لاتصل إلى الحد الذي يرفع هموم عائلاتهم فوق خط الفقر في عام 2003 قدرت الامم المتحدة منظمة العمل الدولية عدد العاملين الفقراء بنحو 550 مليون (3) تردي أوضاع البطالة على المستوى العالمي والعربي جاءت نتيجة لتردي الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية بمقارنة نسب البطالة بين مناطق العالم فان الوطن العربي يواجه اليوم أسوأ بطالة في العالم بلغت نسبة البطالة الكلية في الدول العربية عام 2003 نحو 12.2% مقارنة بنحو 6.2% متوسط عالمي، 3.3 % في شرق آسيا، 4.8 % في جنوب آسيا، 6.3 % في جنوب شرق آسيا، 6.8 % في الدول الصناعية، 8.0 % في أمريكا اللاتينية، (4) وتعاني سورية والوطن العربي من مشكلة البطالة وترتبط هذه المشكلة في سورية بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

يوجد بعض من التساؤلات يمكن طرحها:

- ماذا نقصد بالبطالة؟
- ما هو واقع البطالة؟
- ما انواع البطالة؟
- ما هي الآثار المترتبة على البطالة؟
- النمو السكاني ونمو قوة العمل واليات انتاج البطالة والحلول المقترحة.

أهمية البحث وأهدافه:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل القضية من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة العربية والوقوف على واقع السياسات المتعلقة بالبطالة و اوضاع البطالة على الصعيدين العالمي العربي و مناقشة قضية البطالة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي. ودراسة انواع البطالة واثارها ومدى انتشارها والحلول لهذه المشكلة البطالة و استشراف البعد المستقبلي لقضية البطالة
تبرز التحدي الذي تشكله البطالة في أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في البطالة تسليط الضوء على مشكلة (البطالة و العمل) يهدف إلى إبراز أهمية هذا الجانب.

فرضية البحث:

قد تكون مشكلة البطالة لها علاقة في النمو السكاني المتزايد وضعف التنمية .

منهجية البحث:

يتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة البحث ووفق معايير علمية وذلك وفقاً لأسلوب دراسة الحالة لتحليل وتفسيرهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة وتعتمد الدراسة في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء ولاسيما المجموعة الإحصائية ومسوح سوق العمل بالإضافة إلى الدراسات المسحية التي قامت بها وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل وهيئة مكافحة البطالة ومنظمة العمل العربية. تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل القضية من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة العربية والوقوف على واقع السياسات المتعلقة بالبطالة و اوضاع البطالة على الصعيدين العالمي العربي ومناقشة قضية البطالة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي. ودراسة انواع البطالة واثارها ومدى انتشارها والحلول لهذه المشكلة البطالة واستشراف البعد المستقبلي لقضية البطالة.

الدراسات السابقة:

دراسة لعبد الرحيم شبيبي وشكوري محمد حول " البطالة في الجزائر :مقاربة تحليلية 2006 -18، في المؤتمر الدولي حول " أزمة البطالة في الدول العربية - 17 "وقياسية1970 مارس" 2008 ،القاهرة جمهورية مصر العربية(5)، حيث تم استخدام أساليب التحليل القياسي بالاعتماد على اختبار العلاقات السببية وتحليل أثر الصدمات الهيكلية ومدى استجابة البطالة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

إن أهم متغير كان له تأثير إيجابي على تخفيض معدلات البطالة وأسعار النفط، وحجم النمو الاقتصادي؛ إن الزيادة في الإنفاق العام في الجزائر تم على حساب الاستثمار الخاص والذي كان باستطاعته أن يمتص أيدي عاملة كبيرة؛ دراسة لسطوف الشيخ حسن، حول "البطالة في سورية1994 للإحصاء، دمشق(6)، أين تم بناء نموذج قياسي لتحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في مشكلة البطالة خلال تلك الفترة، حيث تم تركيز على المتغيرات الآتية: حجم الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه، حجم الأجور ومعدل نموها، حجم الاستثمار ومعدل نموه، حجماً لسكان ومعدل نموه، أيضاً برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبعد بناء النموذج القياسي تم التوصل إلى أظهر النموذج الرياضي الأول بأن أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة هي الناتج المحلي الحقيقي وسياسة الإصلاح الاقتصادي وأن العلاقة طردية بين سياسة الإصلاح الاقتصادي ومعدل البطالة؛ أظهر النموذج الثاني بأن معدل البطالة يخضع لكل من معدل الأجور ومعدل النمو السكاني ومؤشر السياسة العامة.

دراسة عماد الدين أحمد المصباح العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك المؤتمر الدولي بعنوان " أزمة البطالة في الدول العربية "الذي أقامه المعهد العربي للتخطيط 2008، القاهرة - جمهورية مصر العربية(7) تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين البطالة والعوامل المؤثرة فيها في الجمهورية العربية السورية. ومن أجل ذلك فإنه حلت بيانات البطالة المتوفرة وتستخدم أسلوب التكامل المشترك. وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة في سورية مشكلة هيكلية وأنها تتركز بشكل أساسي في فئة الشباب والداخلين مجدداً إلى سوق العمل ولا سيما الفئات المتعلمة منها. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية وثابتة بين إنتاجية العامل وحصة العامل من رأس المال وحدي التبادل التجاري من جهة وبين البطالة من جهة ثانية . أما مؤشر الأداء المؤسسي فلم يظهر أي تأثير في علاقته مع معدل نمو البطالة . وتقتصر الدراسة أن يتم معالجة هذه المشكلة من خلال تعزيز البيئة الاستثمارية وزيادة الاستثمارات وتحسين الإنتاجية وتنافسية المنتجات

السورية وهذه الدراسة تسعى الى التعرف على ظاهرة البطالة في الوطن العربي ومناقشة الاسباب وعلاقتها بالنمو السكاني والتعليم والتنمية وطرح التصورات للحل.

تعريف البطالة قياساً وأنواعها:

البطالة ظاهرة تلازم جميع المجتمعات الإنسانية منذ ان وجد الانسان ولا يكاد مجتمع يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بطريقة او اخرى من أخطر المشاكل المعروفة اختلفت التعاريف لكنها اتفقت في المعنى والمفهوم الأساسي لها تعرف البطالة أنها عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون ويملكون القدرات الذهنية والجسمانية للقيام بذلك ويبحثون عن العمل ولا يجدونه (8) تعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم " أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة والباحثين عنه والذين لا يجدونه(9) والبعض يراها الفرق ما بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة(10)

واستنادا الى التعريف الدولي الذي اعتمدته المكتب الدولي للعمل سنة 1982 حول إحصاءات العمل ان الشخص العاطل عن العمل كل من توفرت فيه معايير وشروط ثلاث(11):

- الأول "بدون عمل ": ويعني انعدام تام للعمل في أثناء فترة الاستبيان .
- الثاني: " متاح للعمل ": لكي يصف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل يكون قادرا ومستعداً للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث.
- الثالث: "يبحث عن العمل ": ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة ، هذه التعاريف يجمعها مفهوم مشترك للبطالة معتمدين معايير المكتب الدولي للعمل .

قياس البطالة:

حساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنظمة باتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان. ويقدر من خلالها عدد العاطلين يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية عدد العاطلين عن العمل إلى القوة عن نقطة زمنية معينة ومحددة يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملاً بدوام كامل أو جزئياً لعاطلون فهم لأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة (12).

أنواع البطالة:

البطالة الدورية: المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية أسبابها استناداً إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية .

البطالة الاحتكاكية:

وجود أفراد قادرين على العمل وبيحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبيحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم .

البطالة الهيكلية:

"حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكليّة وبنية الاقتصاد الوطني عدم التوافق بين مؤهلات و مهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة، وبسبب التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج و نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد بها فرص عمل. (13)

البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة وجود أفراد قادرين على العمل ،ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة ، و لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل البطالة الإجبارية أو القسرية : يُقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري، أي من غير إرادته أو اختياره، وتحدث عن طريق تسريح العمال بشكل قسري مع أن العامل راغب في العمل (مثل ظاهرة المعاش المبكر الإجباري) وقادر عليه ويقبل به عند مستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظيف، على الرغم من بحثهم الجدي عنه، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في الدول الصناعية.

البطالة المقنعة:

حالة التحاق بعض الأفراد بوظائف معينة ،يتقاضون عليها أجوراً في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر تسمى البطالة المقنعة بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة .

البطالة الموسمية:

مواسم معينة تحتاج أعداداً كبيرة من العمال مثل الزراعة والسياحة البناء والإعمار نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها.

الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة:

توجد آثار متعددة مترتبة عن البطالة ألا وهي ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض المنتجين و ارتفاع المستهلكين وهذا يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار والتأثير على الأجور لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه (14) ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل التآكل في قيمة رأس المال البشري والهدر في الموارد الإنتاجية الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وتأخير سن الزواج .

النمو السكاني ونمو القوة العاملة العربية :

أن معدل النمو الديموغرافي الوطن العربي تشير الى الفترة 2006-2010 هو % 2.0 سنويا بينما كان 2. % في الفترة 2006-2000 و % 2.8 في السبعينيات من القرن الماضي وبسبب الانخفاض الكبير في معدل الوفيات والتباطؤ في انخفاض معدلات الانجاب في النصف الثاني من القرن العشرين شهد الوطن العربي ارتفاعا في معدل النمو السكاني ليصل الى اعلى مستويته عام 1983 حيث بلغ 3 % ثم انخفض تدريجيا حتى وصل الى 2% بين العوام 2006 -2010 وهي نسبة اعلى من متوسط معدل النمو السكاني العالمي (اقل من 1,2%) وهذا ادى الى نتيجة مفادها تضخم فئة الشباب من اجمالي السكان . وتضخم فئة الشباب يطرح تحديات كبيرة تمثل في تأمين فرص العمل اذ ان فشل قطف ثمار الهبة الديمغرافية له نتائج خطيرة على كافة الصعد اقتصاديا واجتماعيا وسكانيا وحضاريا. (15)

القوى العاملة وخصائصها الاقتصادية:

معدلات المشاركة: متوسط نسب المشاركة تشير الإحصاءات المتوافرة أن متوسط نسب المشاركة في القوى العاملة يتميز بانخفاض كبير في الوطن العربي اذا ما قورن بالمتوسطات العالمية حيث بلغت في عام 2007 حوالي 39% بينما تجاوز المتوسط العالمي 71%.

الحالة العملية للعاملين:

تتميز المنطقة العربية بهيمنة العمل الأجير الذي يمثل ما يزيد على 60% من أجمالي العاملين اما حصة من يعمل لحسابه فهي مرتفعة جدا في البلاد الفقيرة حيث تكون فيها بين 30 و 45% مثال السودان اما الذين يعملون في القطاع الغير النظامي حيث تشكل هذه الفئة من اجمالي العمالة اكثر من 10% في عام 2008 واكثر من 30% في البلدان كثيفة السكان مثل مصر -المغرب.

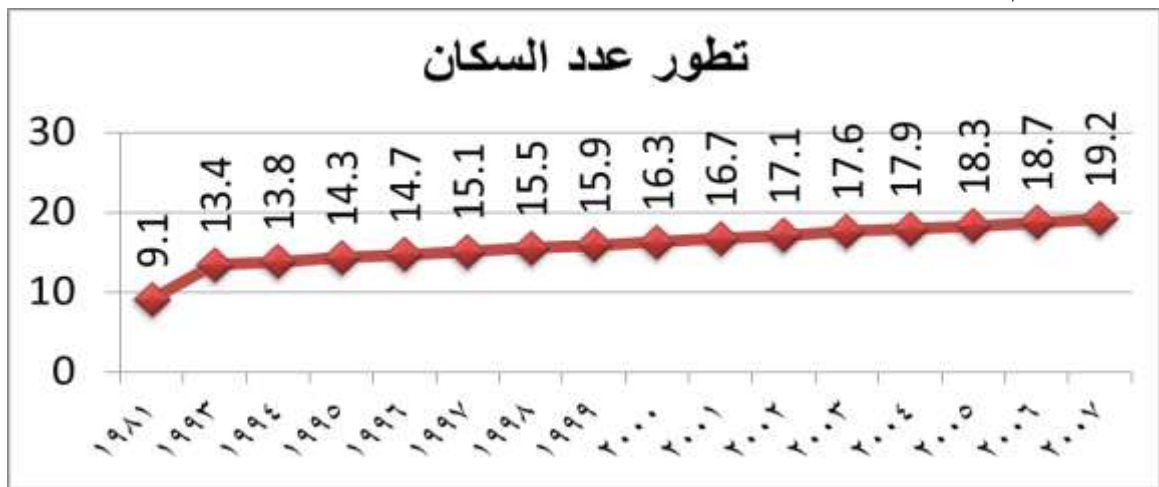
الإحصاءات المتوافرة حول الفترة من 2007 -2010 أن المتوسط التقريبي لمعدل البطالة بين الشباب للفئة العمرية 15-25 من الجنسين في الوطن العربي يزيد على ربع العدد الاجمالي للشباب نحو 27,25% منها 22% للذكور ونحو 29% اناث. (16)

مشكلة البطالة في سورية:

النمو السكاني والقوة العاملة: تعتبر معرفة التغيرات التي تحدث على حجم السكان وخصائصهم من الأمور الأساسية للدراسة، سواء كان ذلك على المستوى الكلي أو على مستوى المحافظات ، إذ أن هناك علاقة متبادلة بين

المتغيرات وبين واقع السكان والتبدلات التي تحدث على أهم ملامحهم خلال الفترة الماضية، نلاحظ ان عدد السكان لم يتجاوز في الفترة بين عامي 1981-1993 اكثر من 13,4 مليون مع ارتفاع في عدد السكان من حيث الحجم مع تنامي الارتفاع الكمي حتى عام 2007 ارتفاع معدل النمو السكاني المرتفع خلال الفترة (1960 - 2004) إذ ارتفع من 6.3 مليون إلى 18.0 مليون أي بزيادة 11.7 مليون خلال الفترة (1970 - 1994) نسمة، ومع ذلك فان معدل نمو السكان انخفض من 3.3% خلال الفترة 2004 إلى 2.7% ويعتبر المجتمع السوري مجتمعاً فتيماً إذ تشكل الفئة العمرية 15 سنة فما دون في عام 2004 "6 %" (وتشكل فئة الشباب 15 - 24 سنة نسبة 21%) ومعدل نمو سكاني من 3.3% إلى 2.4% بين العوام (1993-2008).

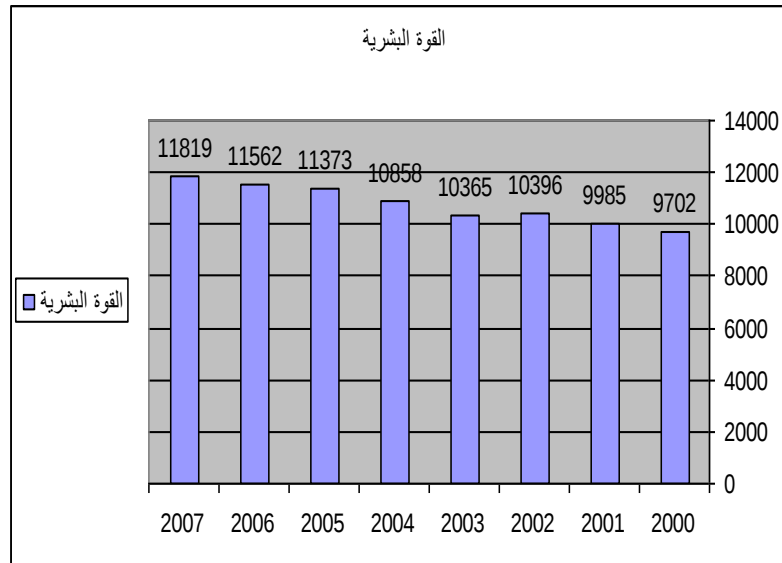
شكل رقم 1



شكل رقم 1 يبين تطور النمو السكاني في سورية

(المصدر: المكتب المركزي للإحصاء) تعدادات السكان (2006، 2004)، (1970-1981)

شكل رقم (2)



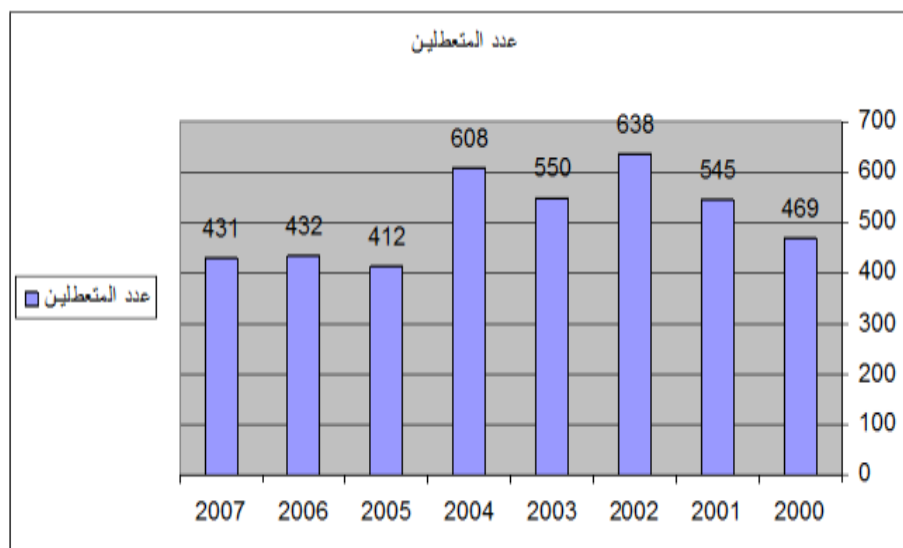
شكل (2) يبين تطور نمو القوة البشرية في سورية

ارتفع حجم قوة العمل بمعدلات عالية خلال العقدين الأخيرين (17) خلال الفترة 2000-2007 فان حجم قوة العمل قد ارتفع من (4.9) مليون عامل عام 2000 لتصل إلى (5.3) مليون عامل عام 2007 و بمعدل نمو سنوي (5%) و يقابله معدل النمو السنوي للسكان خلال نفس الفترة (2.5%) ويعود هذا التفاوت بين معدلي النمو السكاني و قوة العمل إلى دخول أفواج متزايدة من السكان إلى سوق العمل لأول مرة نتيجة لارتفاع معدل النمو السنوي للسكان خلال عقدي السبعينيات و الثمانينيات. (18،)

خصائص البطالة في سورية:

- فقدان التجربة المهنية
- تبلغ نسبة المتعطلين من مستويات التعليم الإعدادي الابتدائي والأمين 72% سنة 2003
- البطالة في سورية هي ظاهرة شبابية بالأساس إذ تمثل نسبة العاطلين من الفئة العمرية أقل من 30 سنة حوالي 80% من البطالة.

شكل رقم (3)



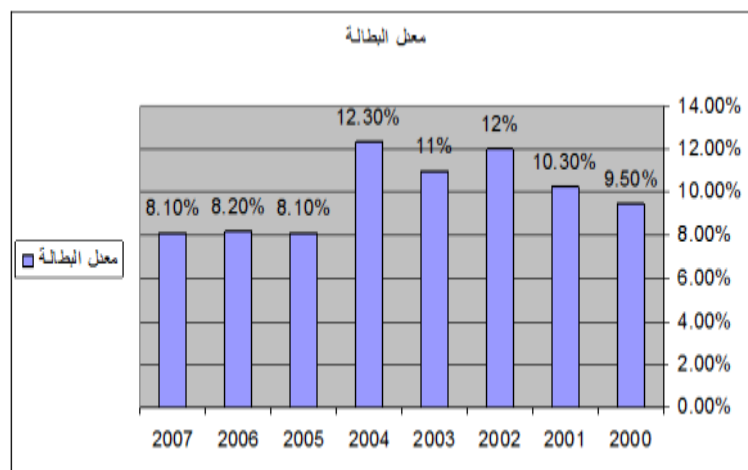
شكل رقم (3) يبين عدد المتعطلين

عدد المتعطلين:

ويبلغ عدد المتعطلين (حسب تعريف منظمة العمل الدولية) في سورية 432240 فرد عام 2006 وهم يُقسمون كالآتي:

- 54.5% منهم من الذكور أي بواقع 235700 متعطلاً.
- 45.5% منهم من الإناث أي بواقع 196600 متعطلة، علماً أن هذه النسبة انخفضت عام 2004 ووصلت إلى 28% من مجموع البطالة في سورية.
- 15.5% منهم ممن عمل سابقاً أي بواقع 67265 متعطلاً، علماً أن حوالي 17% فقط منهم كانوا ممن يعملون في القطاع العام، وهذه يدل على انخفاض عدد المسرحين من القطاع العام مقارنة مع نظرائهم في القطاع الخاص.
- 84.5% منهم ممن لم يعمل سابقاً أي بواقع 365000 متعطّل.

شكل رقم (4)



شكل (4) البيانات الكمية للقوة الشريفة وقوة العمل والمتعطلين في سورية

نمو قوة العمل العربية:

جدول (1) تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل كالنمو السكاني، نمو القوى العاملة و مستويات مهارتها و إنتاجيتها، الأداء الاقتصادي و التطورات الاجتماعية العديد من الدول تعاني من بعض هذه

(الوحدة ألف)	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
عدد المتعطلين	431	432	412	608	550	638	545	469
معدل البطالة	8.1%	8.2%	8.1%	12.3%	11%	12%	10.3%	9.5%
قوة العمل	5311	5293	5106	4947	5025	5460	5275	4937
السكان	19172	18717	18269	17832	17550	17130	16720	16320
لمشتغلون	4880	4861	4694	4339	4475	4822	4730	4468
خارج قوة العمل	6508	6269	6267	5911	5340	4936	4710	4765
القوة البشرية	11819	11562	11373	10858	10365	10396	9985	9702
خارج القوة البشرية	7353	7155	6896	6974	7185	6734	6735	6618
معدل النشاط	2.82	28.3	27.9	627.	28.6	31.9	31.5	30.3
معدل النشاط	44.9	45.8	44.9	45.6	48.5	52.52	52.8	50.9

المشاكل وعلى رأسها نمو القوى العاملة بمعدل أكبر من معدلات نمو فرص العمل. يقدر عدد السكان الإجمالي للدول العربية لسنة 2003 بحوالي 302 مليون نسمة مع تباين كبير بين هذه الدول إذ يتراوح بين 638 ألف نسمة في قطر و 67 مليون في مصر (23 الفترة الممتدة بين 1970 - 2001 قد تميزت بزيادة أعداد المهاجرين من الأرياف

إلى المدن، حيث تراوحت بين 25% - 50% من سكان الريف، و ذلك بالنسبة لمعظم البلدان العربية نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة ونقص الخدمات في المناطق الريفية مما أدى إلى اكتظاظ المدن و تزايد معدلات البطالة (19) حجم القوى العاملة العربية حسب إحصائيات سنة 2003 بحوالي 110 مليون مقابل 300 مليون نسمة أي ما يعادل حوالي 37% من إجمالي سكان الدول العربية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004) يستمر نمو معدلات القوى العاملة العربية وفي المغرب العربي (مراكش) وبحسب البحث الوطني حول العمل عام 2011 بلغ عدد السكان النشيطون البالغون من العمر 37 سنة فما فوق 790899 شخصا ما يمثل 36,8% من مجموع السكان المنتمين لنفس الفئة العمرية البالغون من العمر 15 سنة فما فوق وبلغت هذه النسبة 34,2% بالوسط الحضري بمقابل 41,7% بالوسط القروي أن معدل النشاط يتغير حسب مستوى الشهادة، إذ بلغ (64%) لدى الأشخاص الحاصلين على شهادة عليا بينما (41,6%) بالنسبة للأشخاص بدون شهادة بنية السكان النشيطين المشتغلين حسب الفئات العمرية، أن 31% منهم يفوق 47 سنة، تليها الفئة العمرية 14 سنة ب 28,7% - ثم الفئة العمرية 35-44 سنة ب 21,8% - وأخيرا الفئة العمرية 15-24 سنة 14,2% - ونظرا الى النسب نجد ان نسبة 15-24 سنة هي أدنى نسبة وهذا يعني وجود طاقة مهدورة وفاعلة في المجتمع العربي (20) (وبحسب قطاعات النشاط الاقتصادي يتبين ان قطاع " الفلاحة " أي القطاع الزراعي ، الغابة ' و الصيد البحري هو المشغل الرئيس للسكان، إذ يشتغل بهذا القطاع 48,3% من مجموع السكان النشيطين المشتغلين البالغين ، من العمر 15 سنة فما فوق ، يليه قطاع " الخدمات " ب 34,5% ثم قطاع البناء والأشغال العمومية " ب 10,4% وأخيرا قطاع " الصناعة " ب 6,8% بلغ معدل الشغل (حاصل السكان النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق على مجموع السكان المنتمين للفئة العمرية ktsih) 44,8% معدل الشغل بالوسط الريفي يفوق نظيره بالوسط الحضري ب 7,5 مرة (41,7% مقابل 34,2%).

البطالة في المغرب العربي (مراكش):

عدد السكان العاطلين عن العمل بلغ عام (125113). 2011 نشيطا عاطلا من بين 580977 نشيطا أي ما يقابل 17,7% كمعدل للبطالة.

البطالة ظاهرة تمس بشكل كبير الشباب النشيط بالوسط الحضري بمعدل البطالة المسجل (19,6 % مقابل 14,6% الريف) أن معدل البطالة لدى الإناث يفوق نظيره لدى الذكور (29,4% مقابل 17,3 %) .. يبين تحليل بنية العاطلين عن العمل حسب الفئات العمرية ، أن البطالة تمس فئة الشباب ما دام نسبة 53% ، من الفئة العمرية هي 35 سنة .

العاطلين عن العمل بحسب مستوى التعليم:

معدل البطالة يتغير بشكل طردي مع مستوى الشهادة ، فكلما ارتفع مستوى الشهادة إلا وارتفع معدل البطالة ، ليكون بذلك حاملي الشهادات أكثر عرضة من غيرهم لهذه الظاهرة حيث قاربت المعدلات المسجلة 13,7% و 23,1% و 23,8% على التوالي ذات الشهادات الدراسية بدون شهادة " و " شهادة متوسطة و " شهادة عليا " معدلات البطالة بالوسط الحضري يتفوق نظيراتها بالوسط الريفي وما ينطبق على المغرب يعمم على كافة اجزاء الوطن العربي العراق مثلا النساء شكلن نصف المجتمع فأنهن لا يشكلن سوى 18% من معدل النشاط الاقتصادي البالغ 46,6% إجمالي السكان عام 2008 مقابل 95,47% للذكور سجلت الفئة العمرية 19-25 سنة أعلى معدلات

للبطالة إذ بلغت 34,12% التناسب العكسي البطالة والمستوى العلمي إلا انه نجدها مرتفعة بين حملة الشهادات العليا حيث بلغت 16,12%.

بلغت نسبة الاناث منها 23.5% مقابل 13.12% للذكور (21) وبالمقارنة نجد أن ظروف الوطن العربي واحدة حتى في المشكلات الاستراتيجية مثل البطالة في سورية تضاعف عدد السكان 3 مرات خلال الفترة (1970 - 2004) إذ ارتفع من 6.3 مليون إلى 18.0 مليوناً أي بزيادة 11.7 مليون نسمة مع العلم ان معدل نمو السكان انخفض خلال الفترة (1994-2004) إلى 2.7% .يعتبر المجتمع السوري مجتمعاً فتيماً إذ تشكل الفئة العمرية 15 سنة فما دون في عام 2007 نسبة 39.8% وتشكل فئة الشباب (15 - 24) سنة نسبة كما تشكل الفئة (25 - 60) سنة نسبة 35.0% تضاعف عرض العمل 3.2 مرة بين عامي 1970 و 2004 ارتفع حجم البطالة من حوالي 100 ألف متعطل في كل من عامي 1970 و 1981 إلى 243 ألف في عام 1994 و 608 ألف في عام 2004 و 423 ألف في عام 2006 ،وقد ارتفع معدل نمو البطالة إلى 7.2 % بين عامي 1981 و 1994 ثم بلغ ذروته 9.6 % بين عامي 1994 و 2004 ،نسبة البطالة إلى قوة العمل فقد ارتفعت من 6.3 % في عام 1970 إلى 12.3 % في عام 2004 ثم انخفضت الى 8.2 % في عام 2006 انخفضت مشاركة المرأة في قوة العمل من 20.3 % عام 2001 إلى 16,3 % عام 2004 ثم إلى 15.4 % عام 2005 21.9% . (22)

اليات توليد البطالة في الوطن العربي:

إن البطالة في الوطن العربي نتاج تفاعل عدة عوامل، منها ما تتعلق بطبيعة الاقتصاد العربي ومنها تتعلق بسوق العمل هناك آليات تساعد على توليد البطالة، وبالعودة الى الاحصاءات اعلاه نجد ان هناك الية لتوليد البطالة في الوطن العربي وسنذكر بعضها منها وهي:

- الطبيعة الريعية للاقتصاد العربي .
- النمو السكاني المرتفع.
- الفساد في المجتمع العربي.
- ضعف التنمية الشاملة .
- الدولة رافد للبطالة المقنعة.
- عدم التوافق بين النظام التعليمي وسوق العمل.
- تدني مساهمة القطاع الخاص.

ونجد على سبيل المثال لا الحصر ان من اسباب توليد البطالة في مصر:

- برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تنفيذه في بداية التسعينات على أربع مراحل والذي لم يحدث التوازن الحقيقي الذي يحتاج إلي إصلاحات للاختلالات الهيكلية.
- برنامج بيع القطاع العام بأنها قضية تصحيح للمسار الاقتصادي وحماية للمال العام نتيجة لتراكم الخسائر وتخفيف أعباء الديون على القطاع العام.
- الركود الاقتصادي خلال التسعينات وما بعدها.
- وجود فجوة هيكلية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد المصري وهذا يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الاقتصاد المصري على زيادة الاستثمار ومن ثم فرص العمل.

- ضعف نظم التعليم والتدريب عن ملاحقة التغير في سوق العمل تصل نسبة الأمية في مصر إلى أكثر من 40% وهذا يمثل عدم كفاءة في استخدام القوى البشرية في الأعداد لسوق العمل.
- عدم توفر معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالة أدي قصور البيانات والمعلومات عن سوق العمل والعمالة إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة هذه المشكلة.
- عدم قدرة المشروعات الصغيرة على توفير قدر كافٍ من فرص العمل.
- انخفاض معدلات البحوث والتطوير اللازمة لتحسين وتطوير المنتجات. (23)

معالجة مشكلة البطالة :

تعد ظاهرة البطالة وبخاصة في أوساط الشباب العربي من التحديات الهامة يجب ان يتصدى لها الجهد العربي وتفعيل الصندوق الوطني لدعم تشغيل والعمل الذي وضع في عام 1997 تبذل الدول العربية جهودا منفردة للحد من تفاقم مشكلة البطالة في الأردن، فقد بذلت الحكومة جهودا مضمينة لتشغيل الشباب رغم شح الموارد المالية و ذلك عن طريق صندوق التنمية والتشغيل في تونس فتم اعتماد برنامج عمل منذ سنة 1998 خاصاً بتنفيذ عقود تربط بين التدريب والتشغيل، واستفاد منه قرابة 60% من ذوي التعليم المتوسط و 38% من ذوي التعليم العالي الجزائر فقد اتخذت الدولة عددا من الإجراءات للتخفيف من ضغوط سوق العمل وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب وهذه الحلول هي مهمة ولمن تحتاج الى تعاون استراتيجي عربي

حلول قصيرة الامد:

- العمل على تشغيل الطاقات المعطلة العاملة للاستفادة منها في إنتاج السلع والخدمات (ميزة ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية بدون كلفة
- تدريب وتأهيل العمالة في موقع العمل بغية زيادة مردودهم وكفاءتهم
- وضع نظام ضمان اجتماعي يؤمن العمال
- التحديد العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالإضافة إلى أسلوب الإدارة العامة
- . إصلاح نظام التعليم.
- تضع الحكومات العربية برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية و التعليمية و المرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين و المؤهلين للعمل في هذه القطاعات
- دعم حماية و تشجيع القطاع الخاص المحلي و خاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي
- قطاعات مغيبة لا بد من احياها في برامج التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية مثل الحرف التقليدية
- الاعتماد على العمالة العربية بدلا من العمالة الاجنبية

حلول بعيدة المدى:

- تنويع الاقتصاد ، والرأي هو الاقتصاد المختلط عام، خاص، زراعي، صناعي ، وخدمي
- . وضع استراتيجية للتعليم والتدريب الأكاديمي والمهني

- تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، و إزالة كافة القيود التنظيمية و القانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج،
- زيادة الاستثمار بمعدلات تفوق المعدلات السابقة.
- وضع سياسة شاملة هدفها التنمية البشرية المستدامة.
- الاستثمار بمداخل محلية وذلك تخلصاً من وطأة الاستثمارات الخارجية وضررها على ميزان المدفوعات.
- الاستراتيجية المقترحة لحل مشكلة البطالة:
- زيادة الإنتاجية:

نمو الإنتاجية هي القوي المولدة للنتاج القومي وأن الزيادة في المدخلات من العمالة قد ساهم في رفع معدل نمو الناتج القومي يتطلب التحسين في الإنتاجية ومن ثم الناتج الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية وهذا يتطلب أيضاً نمو مصاحب في نوعية العمالة التقدم التكنولوجي يحسن السلع بأنواعها الاستهلاكية والاستثمارية يرفع كفاءة المدخلات ، والتعرض للتحسين التكنولوجي يقترن بالاستخدام الأكثر فاعلية للمواد المتاحة التي يجب أن توظف بطريقة أكثر كفاءة وكفاءة الإدارة والتي تحدد بدرجة كبيرة نمو الإنتاجية. وبالإضافة إلى وظائف الإدارة النمطية من التنظيم والرقابة واتخاذ القرارات تدخل، الحكومة في إعادة التنظيم للجهاز الحكومي ولقطاع الأعمال وعدم الإسراف وإهدار الموارد والطاقات والعمل على القضاء على الخلل الهيكلي والعمل على حسن استخدام الموارد الطبيعية واستغلالها بكفاءة.

دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- زيادة نمو المشروعات الصغيرة يعتبر مدخل ملائم للدول النامية فعندما تقوم المشروعات الصغيرة بدور الصناعات المغذية للصناعات المتوسطة أو الكبيرة فإنها تضمن تسويقاً لمنتجاتها والوسيلة الفعالة لازدهار المشروعات الصغيرة هو نظام حاضنات الأعمال
- التوسع في الزراعة:
 - التنمية الاقتصادية في حاجة إلى التنمية الصناعية فهي أيضاً في حاجة إلى التنمية الزراعية وفي ظل هذه الحقيقة يمثل قطاع الزراعة المصدر الرئيس لفرص العمل.
 - تشجيع العمل غير الرسمي للمرأة أو الدوام الجزئي.
 - تحسين فرص العمل في قطاع الاتصالات والعمل عن بعد ومن خلال برامج حكومية بالتعاون مع القطاع الخاص.

- إدراج تخصصات مهنية في المرحلة الثانوية تساعد على بناء قوى عاملة.
- زيادة التدريب - زيادة دعم التدريب من حيث الكم والنوع.
- إيجاد صندوق تنمية الموارد البشرية.
- الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
- إدراج تخصصات مهنية في المرحلة الثانوية تساعد على خلق قوة عاملة متوائمة مع احتياجات سوق العمل
- أهمية تلقي الطلاب في المراحل الجامعية تدريباً عملياً في القطاع الخاص لمدة لا تقل عن فصل دراسي واحد.

- قيام الشركات الإستراتيجية الكبرى بتمويل إنشاء مراكز تدريب مهنية متخصصة تهدف لزيادة مشاركة النساء في سوق العمل.
- زيادة الدعم المالي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في الأنشطة التدريبية التي تخدم قطاع المرأة
- زيادة المنح التعليمية للفتيات لخدمة أنشطة اقتصادية محددة.
- زيادة المنح والبعثات في التخصصات العملية والاتصالات) الاقتصاد المعرفي
- التركيز على التخصصات التي تخدم الأنشطة النسائية والتي يمكن أن تؤدي إلى تحسين مشاركة العمالة النسائية في سوق العمل.
- مواصلة إنشاء المدن الصناعية النسائية.
- الاستفادة من التجارب العالمية في حل مشكلة البطالة العربية مثال على ذلك :
- قامت الحكومة الماليزية بعدة خطوات لزيادة فرص - وفق خطة التنمية (٢٠٠٦ - 2010
- مشاركة المرأة في سوق العمل والتي شملت عدة محاور أهمها : مراجعة القوانين و الأنظمة لضمان عدم التمييز بين الجنسين في العمل، وخلق بيئة أكثر ملائمة لعمل المرأة تشجيع القطاع الخاص على توفير بيئة عمل مناسبة للمرأة (برامج تدريبية للمرأة)، زيادة دور الرعاية للأطفال، الرعاية الاجتماعية للطفل (24) تبنت الحكومة الألمانية برنامج لزيادة مشاركة العمالة النسائية الألمانية في سوق عمل قطاع المعلومات و التكنولوجيا و الاتصالات (تشجيع المواهب من الجنسين ل عمل في مجالات الرياضيات والمعلومات والعلوم الطبيعية والتكنولوجي ا)، وكان هذا البرنامج بدعم من نقابة عمال الحديد وجمعية الأعمال للمعلومات والاتصالات BITKOM .
- الولايات المتحدة وكندا و نيوزيلندا.
- تبني برامج تدريبية و منح تعليمية لتسهيل مشاركة العمالة النسائية في قطاع المعلومات والاتصالات.

خاتمة:

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجهه الوطن العربي وهي أحد التحديات التي يجب التصدي لها وتسريع في العمل على إيجاد السياسات و الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليه اللاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية و التي من شأنها استقطاب عدد كبير من اليد العاملة واتباع السياسات الوطنية والدولية الجديدة التي توضع حالياً عند الأخذ بنهج استراتيجيات تخفيف وطأة البطالة. ويمكن القيام من خلال نهج استراتيجيات تخفيف وطأة البطالة بوضع استراتيجيات للحد من الفقر ولا بد للمشاريع الخاصة من القيام بدور قيادي رئيس في بلوغ أهداف هذه الاستراتيجيات توفير رؤوس الأموال و ذلك من خلال اعتماد استراتيجية عربية موحدة لاسترداد الأموال العربية في المهجر

المراجع:

1. Report 2001ILO, International Labour
2. (المصدر : منظمة العمل الدولية، تقارير جهات العمالة 2004، جدول رقم 1 (2004) 1)
3. منظمة العمل الدولية 2004، مرجع سابق، (1)
4. منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، (2004) الجدول رقم 2ص 2، رقم 4ص 4

5. عبد الرحيم شبيبوشكوري محمد، حول " البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلي 2006، في المؤتمر الدولي حول " أزمة البطالة في الدول العربية - 17 18 وقياسية 1970 . مارس " 2008، القاهرة، جمهورية مصر العربية .
6. صطوف الشيخ حسن، حول " البطالة في سورية 1994 للإحصاء، دمشق
7. عماد الدين أحمد المصباح العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك المؤتمر الدولي بعنوان " أزمة البطالة في الدول العربية "الذي أقامها المعهد العربي للتخطيط، القاهرة - 2008 جمهورية مصر العربية
8. عبد الرحمن نيسري أحمد "النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية 2004 (ص 205.
9. (برنامج الأمم المتحدة : تقرير التنمية الإنسانية السوري الثاني الإنمائي. (2005))
10. محمد طاقة وحسين عجلان حسن، " اقتصاديات العمل"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008 (ص 141)
11. Muller. J et autres, (2004), " Manuel et applications : Économie", Dunod, Paris, 4^{eme} édition, p 71.
12. Gregory. N. M, (2006), " Macroéconomie ", De Boeck, Paris, 3^{eme} édition, p 42
13. (خالد وصفي الوزنيو أحمد حسين الرفاعي، " مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، (2002) ، ص 268)
14. البشير عبد الكريم تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد أول سداسي الثاني، جامعة شلف 2005 ()، "، ص 147
15. التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية لمنظمة العمل العربية القاهرة 2012 ص 8
16. منظمة العمل العربية، إحصاءات التشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية لعام 2010 ، جدول رقم 9، ص 17
17. المصدر :المكتب المركزي للإحصاء) تعدادات السكان 2006، 2004، 1970/1981
18. المصدر :المكتب المركزي للإحصاء) تعدادات السكان 2006، 2004، 1970/1981
19. الندوة القومية حول الموازنة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني ومتطلبات سوق العمل ، منظمة العمل العربية ، القاهرة 2005)
20. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي " مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008، ص 4
21. المصدر :البحث الوطني حول التشغيل(2011 .)
22. محمد جلال مراد البطالة والسياسات الاقتصادية ،جمعية العلوم الاقتصادية دمشق 2010)
23. محمد ناجي حسن خليفة البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا كلية الإدارة والاقتصاد 2006)
24. Naomi Cassirer and Laura Addati, Expanding Women's Employment Opportunities DEPTS, ،
25. Bright Future in ICTs: Opportunities for A New l2007 Telecommunication Union, Genration of Women, Internationa2012